الملتقى الدولي السابع حول:

"الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول –"

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير.

يومي 03-04 ديسمبر 2012

عنوان المداخلة: تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر

– دراسة مقارنة مع الدول المغاربية: تونس و المغرب –

الأستاذ: بلقوم فريد

جامعة وهران

faridbl@yahoo.fr

07 71 51 64 13

الأستاذ: خليفـة الحاج

– جامعة وهران–

khelifa_hadj@yahoo.fr

07 76 45 57 26

الملخص:

شهد قطاع التأمينات-كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى- تحولات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، الناتجة عن سلسلة ، الإصلاحات التي باشرتها السلطات في هذا المجال، و التي كانت على مرحلتين مختلفتين: مرحلة تأميم القطاع والاحتكار العمومي ، و المرحلة المتعلقة بقانون 95-07 الرامية إلى الانفتاح و تحرير القطاع من الهيمنة العمومية، و فتح المجال للخواص المحليين و الأجانب، التي أثمرت عن نمو و تطور إنتاج الصناعة التأمينية بشكل مستمر، حيث تبشر بمستقبل واعد في الجزائر، لكن و على الرغم من ت المبذولة من طرف السلطات لترقية مستوى الصناعة التأمينية إلا أن سوق التأمين لم يصل بعد للمستوى العالمي، إن لم نقل للمستوى القاري و المغاربي، بسبب جملة من العراقيل والمشاكل التي يعاني منها القطاع و التي تتطلب تكاتف جميع الأطراف و ممارسو النشاط لإيجاد حلول لها.

الكلمات المفتاحية: التأمين، الجزائر، صناعة تأمينية،

Résumé:

Comme les autres secteurs économiques, le secteur des assurances a connu des mutations profondes après cinquante ans de l'indépendance, ces mutations résultantes de série de réformes que les autorités ont entamé dans ce domaine, et cela en deux étapes : l'ère de nationalisation et le monopole étatique du secteur d'assurance et celle relative de la loi **95-07** visant à l'ouverture et la libéralisation du secteur de la prédominance publique, ainsi que ouvrir les opportunités aux investisseurs nationaux et étrangers, qui ont contribué au développement de l'industrie assurantielle. Cette dernière est en croissance continue, et prévoit d'une future florissant au marché d'assurance en Algérie, cependant, et en dépit de ces efforts consentis par l'Etat pour promouvoir l'industrie assurantielle, elles restent très loin au niveau mondial, autrement dit, au niveau continental ou maghrébin, à cause d'un ensemble

d'obstacles et problèmes nécessitant l'intervention de toutes les parties pour trouver les solutions.

Mots clés : Assurance, Algérie, industrie assurantielle.

مقدمة:

عرفت الجزائر منذ سنة **1988** تحولا في نظامها الاقتصادي، بانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي المخطط إلى اقتصاد السوق، هذا التحول الاقتصادي كان مصحوب باضطرابات اجتماعية-سياسية اجتاحت البلاد خلال عشرية كاملة (**1992-2002**)، خلفت من جرائها عواقب اقتصادية و اجتماعية وخيمة منها: الغياب التام للاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات.

فعلى غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى، عرف قطاع التأمينات انفتاحا و توسعا كبيرا من خلال سلسلة من الإصلاحات المالية و إشراك المتعاملين الخواص و فتح المجال للمستثمر المحلي و الأجنبي الذي ساهم في تطور سوق التأمينات في الجزائر، هذا الانفتاح ساهم بقسط كبير في تحقيق قفزة نوعية كبيرة في قطاع التأمينات خصوصا بعد قانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات**.**

هدف هذه المداخلة هو تحديد موقع سوق التأمين في الجزائر و مقارنته مع باقي الدول المغاربية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هي خصائص سوق التأمين في الجزائر و ما هي أفاقه المستقبلية؟**

للإجابة على هذه الإشكالية، سنتناول العناصر التالية: تطور سوق التامين في الجزائر، الخصائص المميزة لهذا القطاع و أفاقه المستقبلية.

1) نبذة تاريخية عن قطاع التأمين في الجزائر:

مر قطاع التأمين منذ استرجاع السيادة الوطنية بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: (1966-1994): **مرحلة الاحتكار** (Ère de monopole de l'Etat)

عرف قطاع التأمينات خلال هذه الفترة احتكار شبه تام من طرف الدولة باعتباره قطاع حساس، حيث أن كل الشركات التي كانت تمارس نشاط العمليات التأمينية هي شركات عمومية، و التي كان عددها آنذاك لا يتجاوز شركتان (02) هما SAA و CAAR و تعاضديتان، و في سنة 1985 تم تأسيس شركة وطنية جديدة هي CAAT، إذ تميزت هذه الفترة بوجود شركات تأمين مختصة، أي كل شركة كانت مكلفة بتغطية نوع معين من الأخطار مع غياب شبه كلي للمنافسة، و هذا إلى غاية سنة 1989، أين تم استحداث سلسلة من الإصلاحات التي أدخلت القطاع في عهد جديد هو مرحلة الانفتاح و التحرر.

المرحلة الثانية: (1995 **إلى يومنا هذا**): **مرحلة الانفتاح** (Ère de liberalisation du secteur)

جاء قانون 95–07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، ليحدث تغييرات جذرية في القطاع من بينها:

- إلغاء الاحتكار و الهيمنة الحكومية على عمليات التأمين و حرية ممارسة المهنة؛
- استحداث عمليات الوساطة (Intermédiation)، الأعوان العامون و السماسرة؛
- فتح المجال للخواص المحليين و الأجانب.

و بالتالي ظهرت شركات تأمين جديدة خاصة و أجنبية، حيث قفز تعدادها الإجمالي من 5 إلى 20 شركة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى وقتنا الحالي، مما يفسر التطور الملحوظ الذي شهده القطاع.

2) تطور الصناعة التأمينية في الجزائر:

شهدت الصناعة التأمينية تطورا ملحوظا خلال العشرية الأولى من القرن الجاري، مثلما يبينه الجدول (01) الذي يوضح مدى تطور رقم الأعمال المنجز من طرف الشركات الناشطة خلال الفترة : 2012/2006:[1]

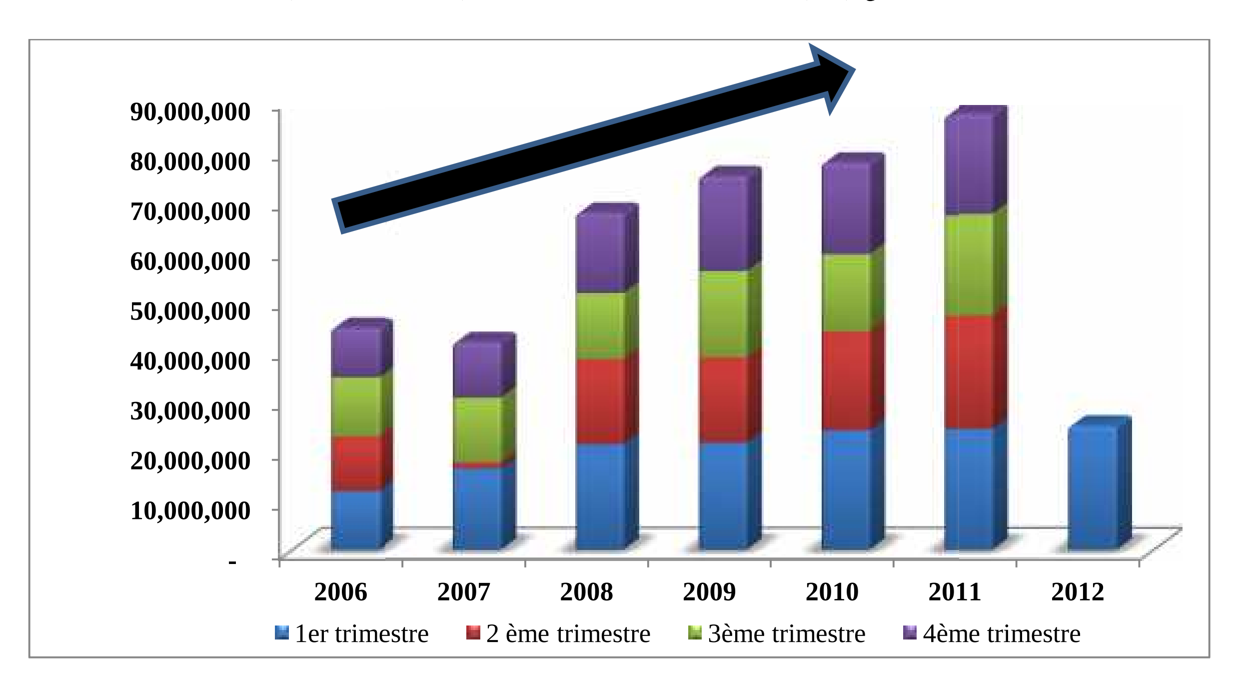
الجدول (01): **تطور نشاط التأمين خلال الفترة** (2006-2012)

الوحدة: **ألف دينار**

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الثلاثي الأول	11695283	16281029	21121949	21417362	23948911	15931624	24 187 118
الثلاثي الثاني	10944506	12168111	17097343	17186518	19796085	22633317	24 116 394
الثلاثي الثالث	11708093	12967952	13196907	17232861	15486319	20226774	/
الثلاثي الرابع	9930916	11166798	16129228	18993173	18312322	79830394	/
مجموع السوق	44278798	41632590	67545427	74829914	77543637	87 027 091	/

المصدر: **مدونة المجلس الوطني للتأمينات**

الشكل (01): تطور نشاط التأمين خلال الفترة (2006-2012)



المصدر: **من إعداد الباحثان**

حقق قطاع التأمينات في الجزائر رقم أعمال قدره 87 مليار دينار خلال سنة 2011، مسجلا ارتفاعا بنسبة 12 % مقارنة بسنة 2010، و يرجع سبب التحسن في رقم الأعمال إلى تزايد لجوء الزبائن -من شركات و تجار- للتأمين على ممتلكاتهم من الحرائق (نتيجة لما ميّز هذه الفترة من كثرة الاحتجاجات الشعبية)، بالإضافة لتزايد حصص فرع التأمين على السيارات (الإجباري) المتزامن لارتفاع حظيرة السيارات، و لمنحة تأمينها بنسبة 50% خلال السنتين المنصرمتين، خاصة في ظل حوادث المرور المتواصلة التي أصبحت تكلف مؤسسات التأمين غاليا.

3) خصائص سوق التأمين في الجزائر:

حسب الدراسة المنشورة من طرف شركة إعادة التامين العالمية في مجلة « Sigma de la Swiss Revue[2] »، المعنونة بـ "التأمين في العالم في سنة 2012"، تصنف الجزائر في المرتبة (61) عالميا من ضمن 147 دولة شملتها الدراسة، و ذلك على أساس أقساط التأمين المحصلة، أما حصتها من السوق العالمية فتقدر بـ 0,03%.[3]

على الصعيد القاري، تأتي الجزائر في المرتبة الخامسة إفريقيا بعد جنوب إفريقيا التي تحتل المرتبة 16 عالميا، المغرب (52)، مصر (58) و نيجيريا (60). حيث تقدر أقساط التأمين المحصلة في السوق الجزائرية بما يعادل 1 مليار دولار في 2010، هذه القيمة ساهمت بـ 1,5% من مجموع سوق التأمين القاري الذي تقدر قيمة أقساطه بـ: 67 مليار دولار، أي ما نسبته 1,5% من السوق العالمي للتأمين (4338 مليار دولار)[4].

من خلال استعراض بعض الأرقام يمكن إبراز الخصائص التالية لسوق التأمين في الجزائر:

- **ضعف النشاط:**

يعتبر معدل النفاذ (أقساط التأمين/ الناتج المحلي الخام) في سوق التأمين الجزائرية ضعيف، إذ بلغ في 2010، 0.8% مما يصنف الجزائر في المرتبة 83 عالميا، و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول الصناعية الذي يصل فيها هذا المعدل 9%، أما الكثافة التأمينية (مبلغ أقساط التأمين بالنسبة للفرد) فتقدر بـ: 32,8 دولار مقابل متوسط عالمي يقدر بـ: 620 دولار و بذلك تأتي الجزائر في المرتبة 81 عالميا، في حين وصل معدل التغطية إلى نقطة بيع واحدة لكل 28000 نسمة (نقطة بيع واحدة لكل 5000 نسمة في المتوسط العالمي).

- **هيمنة الشركات العمومية:**

عرف قطاع التأمين هيمنة شبه كلية من طرف الشركات العمومية التي تحوز على ثلاثة أرباع رقم الأعمال الوطني للصناعة التأمينية، إلى غاية صدور قرار رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المعلن عن نهاية إحتكار الدولة لهذا القطاع، حيث يتكون سوق التأمين حاليا من **20** شركة تأمين و إعادة تأمين، منها **سبع** شركات تأمين عمومية، سبع (**07**) شركات خاصة و تعاضديتان. كما تم في الآونة الأخيرة من استحداث فروع جديدة تسمى بـ "**الحياة**" من بعض الشركات موازاة مع القانون الجديد الذي يلزم شركات التأمين على الفصل بين الوحدات المختلفة لنشاطات الخسائر و الحياة، و فيما يلي هيكل سوق التأمين في الجزائر[5]:

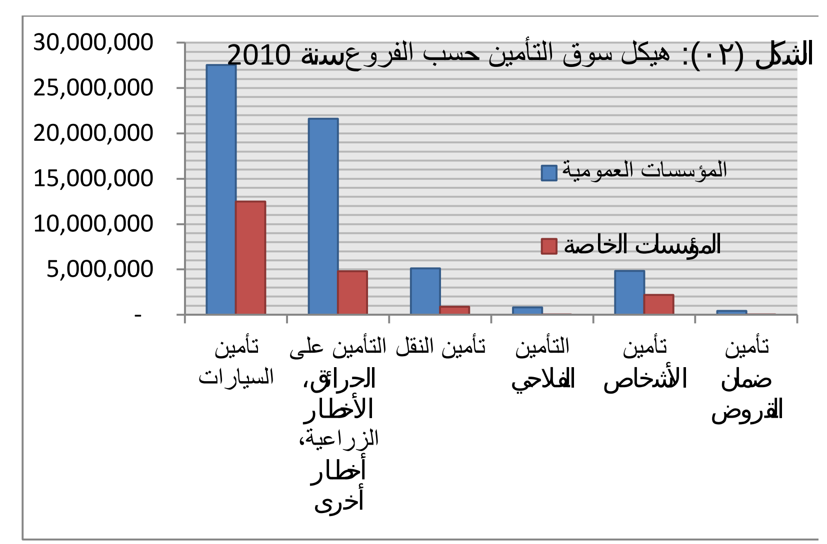
- أربع (04) شركات عامة تنشط كلها في فروع التأمين؛ و هي الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمين، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل و الكاتش (فرع سونا طراك)؛
- شركتان عموميتان في التأمين على خطر القرض و هي: الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX) و شركة ضمان القرض العقاري (SGCI)؛
- الشركة العمومية لإعادة التأمين: الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)
- سبع (07) شركات خاصة: CIAR, 2A, TRUST, GAM, SALAMA, ALRAYAN, ALLIANCE ASSURANCE.
- تعاضديتان: CNMA و MAATEC؛
- أربع (04) فروع مختصة في التأمين على الأشخاص منها: (CAARAMA) فرع تابع للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين، (SAPS) فرع تابع للشركة الجزائرية للتأمين، (MACIF) الشركة الفرنسية، (TALA) فرع تابع للشركة الجزائرية للتأمين الشامل.

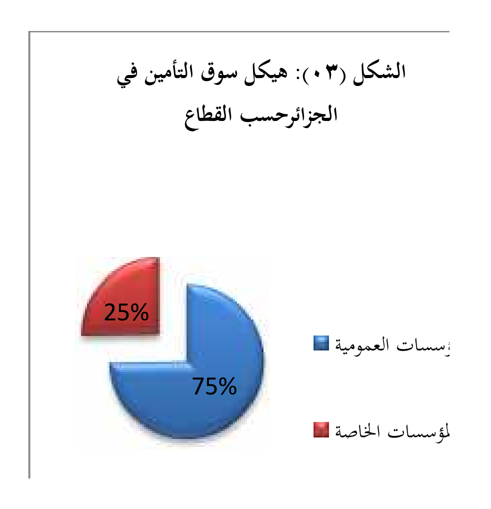
الجدول التالي يبين هيكل سوق التأمين المهيمن من طرف الشركات العمومية:[6]

الجدول رقم (02): هيكل سوق التأمين في الجزائر في 2010 الوحدة: **ألف دينار**

فروع التأمين	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	مجموع السوق	حصة السوق للشركات ذات رأس المال الخاص
تأمين السيارات	27 531 897	12 497 145	40 029 041	15,4 %
التأمين على الحريق، الأخطار الزراعية، أخطار أخرى	21 626 672	4 797 128	26 423 800	5.9%
تأمين النقل	5 113 604	872 855	5 986 459	1.1%
التأمين الفلاحي	808 562	33 440	842 002	0.04%
تأمين الأشخاص	4 825 261	2 185 705	7 010 966	2.7%
تأمين ضمان القروض	418 127	4 535	422 661	0.01%
مجموع السوق	60 324 122	20 390 808	80 714 930	25.3%

المصدر: **المجلس الوطني للتأمينات**





المصدر: **من إعداد الباحثان**

من خلال الشكل البياني يتضح أن سوق التأمين في الجزائر محتكر من طرف الشركات العمومية التي تسيطر على بنسبة 75% من مجموع رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2010 و الذي يقدر بـ 80,7 مليار دينار، بترسانة من المؤسسات التي يتراوح تعدادها سبع (07) شركات عمومية، أما النصيب الباقي من السوق فيعود إلى المؤسسات ذات رأس المال الخاص أو ذات رؤوس أموال مختلطة، التي لا يزيد عددها عن سبع (07) شركات برقم أعمال يقدر بـ 20,4 مليار دينار، أي بنسبة 25,3 % من إنتاج القطاع في 2010 بارتفاع ب 12,5 % مقارنة مع سنة 2009، و على الرغم من التوازن في التعداد بين المؤسسات العمومية و الخاصة إلا أن المؤسسات العمومية تتفوق برقم الأعمال المنجز بثلاثة أضعاف تقريبا، نتيجة أسبقيتها في الميدان و اكتسابها لخبرة أكبر.

- **سيطرة فرع التأمين على الخسائر على مجموع نشاطات التأمين:**

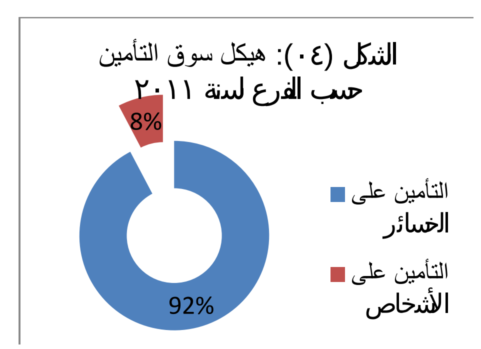
عرف سوق التأمين في الجزائر احتكار من طرف فرع التأمين على الخسائر، و يبرر ذلك بزيادة حصص التأمين على السيارات و المركبات، باعتباره تأمين إجباري والذي يمثل 50% من السوق، في حين أن التأمين على الأشخاص لا يمثل إلا 9% من سوق التأمين.

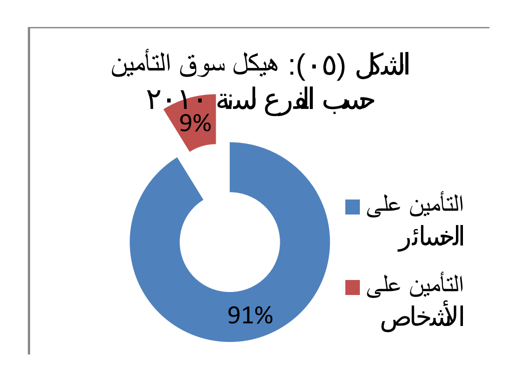
الجدول التالي يوضح هيكل سوق التأمين حسب الفرع:[7]

الجدول رقم (**03**): **هيكل سوق التأمين حسب الفرع للفترة الممتدة من 2008 إلى 2011**[8] (الوحدة: **ألف دينار)**

السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
التأمين على الخسائر	66 540 490	75 610 488	79 830 394	73 902 964
التأمين على الأشخاص	1 468 718	898 258	7 179 526	6 670 384
مجموع السوق	68 009 208	76 508 746	81 082 490	86 500 778

المصدر: **مدونة المجلس الوطني للتأمينات**





المصدر: **من إعداد الباحثان اعتمادا على مدونة المجلس الوطني للتأمينات**

من خلال الرسم البياني المخطط أعلاه يتبن أن فرع التأمين على الخسائر يحتكر السوق بمنتوجاته التأمينية، (التأمين على المركبات، التأمين على الحرائق، الأخطار المختلفة، التأمين على نقل البضائع، التأمين الفلاحي، التأمين على ضمان القروض) حيث نسجل في سنة 2011 احتكار شبه تام لفرع الخسائر بنسبة 92% ، و ذلك لعدة أسباب منها:

- معظم أقساط التأمين لفرع الخسائر مصدرها التأمين على السيارات و المركبات، و من المعلوم أن التأمين على المركبات إجباري على مالك المركبة، بالإضافة لارتفاع قياسي لحظيرة السيارات في الجزائر خصوصا في السنوات الأخيرة نتيجة زيادة الأجور لأغلبية الموظفين بالأثر الرجعي؛
- اهتمام الأشخاص بالتأمين على الخسائر المحتملة على البضائع و نقلها، الأخطار المحيطة بالمحاصيل الزراعية (كوارث طبيعية) كلها عوامل ساعدت على ارتفاع أقساط التأمين على الخسائر؛
- تزايد الأخطار المتعلقة بالمؤسسات.
- أما ضعف حصة فرع التأمين على الأشخاص (أمراض، وفاة، تقاعد) فيعود إلى غياب ثقافة التأمين على الحياة، باستثناء التأمين الإجباري المقتطع من الرواتب و الأجور.

- انخفاض القدرة الشرائية بسبب معدل التضخم يعتبر أحد العوامل الكابحة لهذا الفرع من التأمين المعتمد على المداخيل الفردية.
- غياب ثقافة الخطر عند المواطن، إذ أن شركات التأمين أضحت لا تهتم بتأمين الفرد على اعتباره أنه أساس المجتمع، بل تركز اهتمامها على الأخطار المرتبطة بالشركات و المسيرين باعتبار أن تكاليف تأمينهم تعد مرتفعة، كما أن نسبة تعرضهم للخطر أقل مقارنة بالتأمينات الأخرى.[9]
- تأثير التشريع (قانون رقم 375-09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009) الذي اشترط رفع رأس المال شركات تأمين الأشخاص من200 مليون دينار إلى 1 مليار دينار عرقلت تطور نشاط التأمين على الحياة.

أما التحسن المسجل في هذا الفرع من التأمين فراجع لتطبيق التأمين على الحياة المشروط للحصول على قرض بنكي منذ قرار إلغاء القرض الاستهلاكي في2009.

- **ضعف فرع التأمين على الأشخاص:**

يبقى فرع التأمين على الأشخاص بصفة عامة ضعيف مقارنة بنظيره في سوق التأمين للدول المغاربية (تونس و المغرب)، إذ لا يساهم إلا بنسبة 8% من حصة سوق التأمين المغاربي مقابل 18% بالنسبة لتونس و 74% للمغرب في 2010.

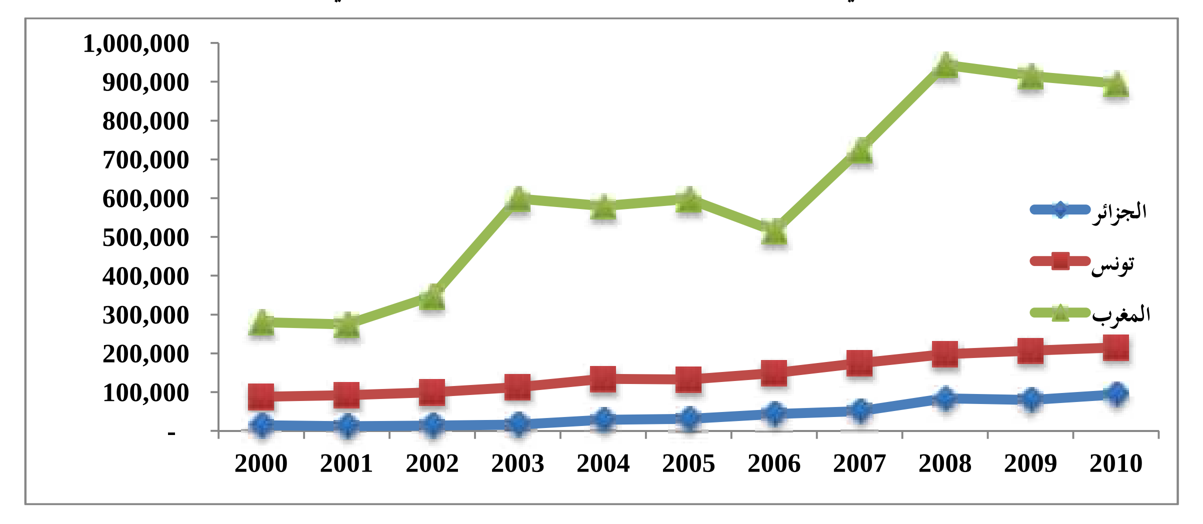
الجدول رقم (04): تطور فرع التأمين على الأشخاص لدول المغرب العربي (2000 إلى 2010)

الوحدة: **ألف دولار**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	14447	12656	14109	16400	28700	31156	43898	50941	84099	80117	94228
تونس	88300	92400	99776	113300	134200	132607	149345	175011	198214	206702	215351
المغرب	280700	274400	347062	598800	579900	597592	515079	723847	943928	914592	895779

المصدر: **معطيات مستنبطة من القوائم الفصلية لشركات التامين للدول الثلاث**


الشكل (06): **شكل بياني لتطور التأمين على الأشخاص لدول المغرب العربي**(2000 إلى 2010)



المصدر: **من إعداد الباحثان اعتمادا على القوائم الفصلية لشركات التامين**

بغض النظر عن ضعف إنتاج الصناعة التأمينية لفرع الأشخاص في الجزائر مقارنة بنظيرتها في تونس و المغرب، إلا أنه يعرف و نمو متزايد منذ 2007 نتيجة عدة عوامل منها:

- تدهور الخدمات المقدمة من طرف صناديق الضمان الاجتماعي؛
- جع القدرة الشرائية للمتقاعدين بسبب عدم كفاية نظام التأمين للتقاعد الإجباري، الشيء الذي دفع بهم للبحث عن منتجات التأمين على التقاعد المكمل؛
- بادة الأجور لمعظم شرائح المجتمع في الآونة الأخيرة، مما دفعهم للبحث عن منتجات ادخار ملائمة لوضع فوائض مداخليهم.

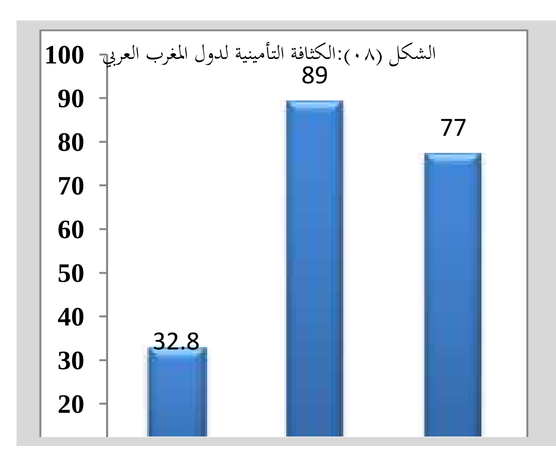
- **ضعف الاستثمارات الأجنبية:**

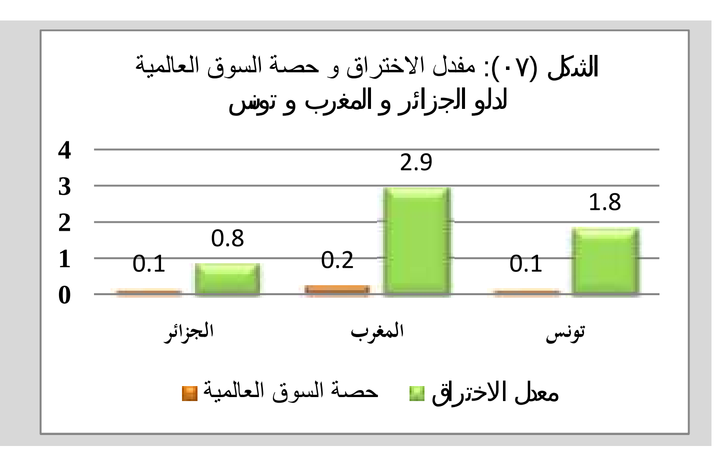
يعرف قطاع التأمين في الجزائر نقص في الاستثمارات الأجنبية، حيث لا يوجد إلا أربع شركات ذات رأس مال أجنبي أو مختلط، التي تمثل 25 % من مجموع المستثمرين الناشطين في السوق، و هذا بالرغم من مرور أكثر من 15 سنة من صدور قانون 95-07 الداعي إلى تحرير السوق و إتاحة الفرص للخواص، و من بين أهم العقبات التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي نذكر ما يلي:

- بيروقراطية الإجراءات ؛ حيث أن الملف الخاص بإنشاء مؤسسة تأمين معقد و يستلزم مدة أطول؛
- تكاليف العقار الباهظة التي تشكل عائق أساسي للمستثمر المحلي و الأجنبي؛
- النظام المالي و البنكي غير الملائم؛
- انعدام التحفيزات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع مثل: التحفيزات الجبائية.

- **استقرار الكثافة تأمينية:**

يتسم سوق التأمين بكثافة تأمينية ثابتة تقريبا و أقل مستوى مقارنة بالدول المغاربية، حيث قدرت بـ 32,8 دولار بينما بلغت هذه الأخيرة 89 و 77 دولار في المغرب و تونس على التوالي، حيث تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي للكثافة التأمينية المقدر بـ 620 دولار.





Source: CGA, Swiss Revue Bank, novembre 2011 [10]

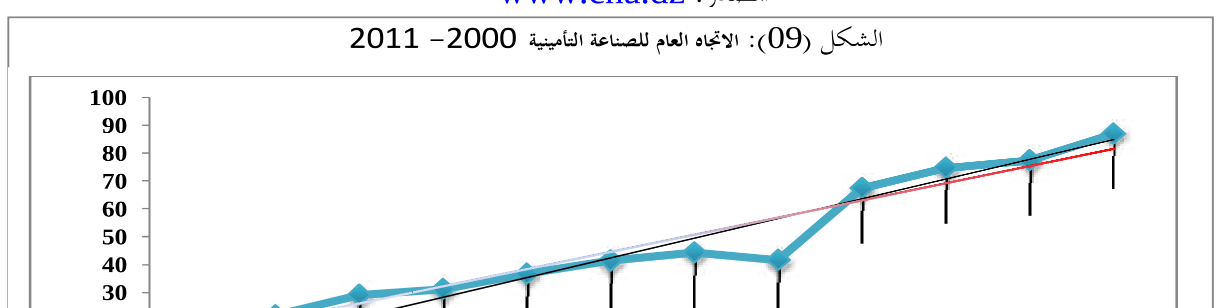
4) آفاق سوق التأمين في الجزائر:

لدراسة الآفاق و التنبؤات المستقبلية بمصير قطاع التأمين في الجزائر، ارتأينا إلى الاعتماد على الطرق الإحصائية المتمثلة في السلاسل الإحصائية، التي ترتكز بدورها على طريقة المربعات الصغرى في تقدير ثوابت معادلة الاتجاه العام لسلسلة الإنتاج التأميني، معتمدين في ذلك على رقم الأعمال المنجز خلال الفترة: 2000-2011 كقاعدة معلومات (une base de données) يتم على أساسها التنبؤ بحجم الصناعة التأمينية، مع إبراز العوامل التي ساعدتها على النمو و التطور.

الجدول (06): تطور رقم الأعمال لنشاط التأمين في الجزائر(2000 إلى 2011) (10^3)

T_i^2	Y_i*T_i	T_i	Y_i	السنة
0	0	0	19,5	**2000**
1	21.8	1	21,8	**2001**
4	58.2	2	29,1	**2002**
9	93.6	3	31,2	**2003**
16	146.8	4	36,7	**2004**
25	207	5	41,4	**2005**
36	265.8	6	44,3	**2006**
49	291.9	7	41,7	**2007**
64	540	8	67,5	**2008**
81	673.2	9	74,8	**2009**
100	775	10	77,5	**2010**
121	1614.8	11	87	**2011**
4356	**37785**	**66**	**572.5**	**∑**

المصدر : www.cna.dz



الاتجاه العام للصناعة التأمينية : $Y_i = 6.67\ T_i + 11$

المصدر: **من إعداد الباحثان**

من الشكل (09) يتضح أن الصناعة التأمينية في الجزائر عرفت نموا متزايدا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011، فالإنتاج يتطور من فترة إلى أخرى التي تشكل سلسلة زمنية لإنتاج التأمين خلال 12 سنة سالفة، و الهدف منها هو تحديد كيفية تغير إنتاج الصناعة التأمينية عبر الزمن و معرفة أسبابه و نتائجه و كذلك التخمين المستقبلي للصناعة التأمينية.

نرمز للظاهرة المدروسة (تطور الصناعة التأمينية) بالرمز: $y_1, y_2, y_3, \ldots\ldots\ldots\ldots y_{12}$

n: عدد السنوات (الفترة الزمنية المدروسة) $n=12$

يتطور الإنتاج خلال فترات $T= 0,1,2,\ldots\ldots\ 12$

إذن الدالة الزمنية للصناعة التأمينية هي: الدالة الزمنية: $Y_t = F(T)$

وبتمثيل هذه الدالة نلاحظ أن الاتجاه العام هو على شكل مستقيم خطي و يحدد بالصيغة التالية:

$$Y_i = aT_i + b$$

a: تمثل الزيادة السنوية للإنتاج التأميني

b: يمثل قيمة الاتجاه العام لتغير أو تطور الصناعة التأمينية في نقطة الأصل بالنسبة للزمن أي عندما $t = 0$

Ti: يمثل الزمن و هو قيم السنوات المتتالية في السلسلة الزمنية

Yi: الإنتاج السنوي للتأمين

ومنه بإمكاننا الحصول على تقديرات ثابتي معادلة الاتجاه العام كما يلي:

$\bar{Y} = \frac{\sum Yi}{n} = \frac{572.5}{12} = 47.7$ (la moyenne de la production assurantielle **معدل الإنتاج** التأميني)

$\bar{T} = \frac{\sum Ti}{n} = \frac{66}{12} = 5.5$ (la moyenne **المعدل**)

Yi = a Ti + b (l'équation de la série chronologique معادلة السلسلة الزمنية)

$$a = \frac{Cov\,(Yi,Ti)}{\sigma^2_{Ti}}$$ (la propension a الميل)

$$Cov\,(Yi, Ti) = \frac{\sum YiTi}{n} - \gamma\tau$$

$$= \frac{37765}{12} - 47.7 * 5,5 = 2886.35$$

$$\sigma^2_{Ti} = \frac{\sum Ti^2}{n} - \tau$$ (la variance التباين)

$$= \frac{4356}{12} = 432.75$$

$$a = \frac{2886.35}{432.75} = 6.67$$

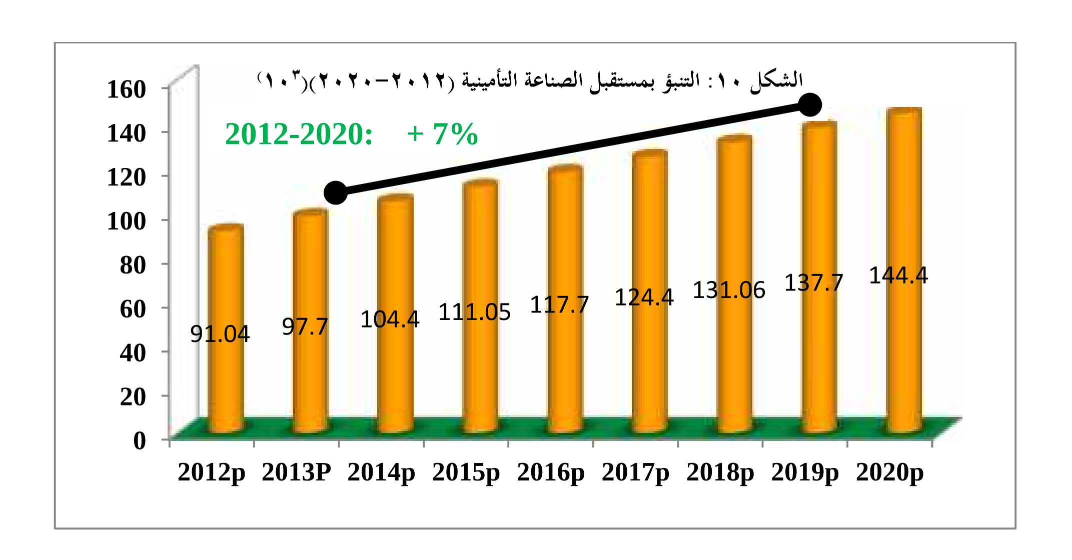
$$b = Y - a\tau = 47.7 - 6.67 * 5.5 = 11$$

$$Y_i = 6.67T_i + 11$$

Y_i : le chiffre d'affaires ou la production de l'assurance رقم الأعمل

T_i : le temps الفترة

إذ بإمكاننا التنبؤ بمستقبل الصناعة التأمينية في الجزائر خلال السنوات المقبلة كما يوضحه الجدول الموالي:



المصدر: **من إعداد الباحثان**

عرف سوق التأمين في الجزائر تطورا كبيرا من حيث حجم السوق و من حيث نوعية الخدمات التأمينية التي يعرضها، إذ سجلت الصناعة التأمينية رقم أعمال مضاعف بأربع مرات تقريبا من سنة 2000 إلى نهاية سنة 2011، هذه الأرقام تبشر بنتائج ايجابية لمستقبل الصناعة التأمينية في الجزائر خلال العشرية الجارية من القرن الجاري، و باستخدام الطرق الإحصائية (السلاسل الزمنية) في التنبؤ بإنتاج التأمينات اعتمادا على **10** سنوات الماضية وجدنا أن الإنتاج عبارة عن معادلة زمنية خطية متزايدة، من المتوقع ان ينمو بقيمة **7%** خلال العشر سنوات المقبلة، و يرجع ذلك لعدة عوامل نذكر منها:

أ. **تزايد الطلب الفعال على فرع التأمين على الأشخاص:**

كما سبق ذكره، أن سوق التأمين مسيطر بشكل شبه كلي من طرف فرع التأمين على الخسائر و الأخطار الأخرى، و لا يشكل فرع التأمين على الأشخاص إلا نسبة **9%** من مجموع حجم السوق، لكنه قد يعرف بعض التحسن نتيجة الاهتمام المتزايد به من طرف الزبائن بفضل انتعاش مداخيلهم و بحث البعض منهم منتجات تأمينية أخرى تلبي احتياجاتهم.

من طرف الشركات التأمينية، و الجدول الموالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على هذا الفرع:

الشكل (**08**): **تزايد الطلب على فرع التامين على الأشخاص خلال الفترة 2002-2010**

الشكل (١١): تزايد الطلب على فرع التامين على الأشخاص ٢٠٠٢-٢٠١٠

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Série1	1084	1176	1850	2231	2734	3462	5085	5789	6937

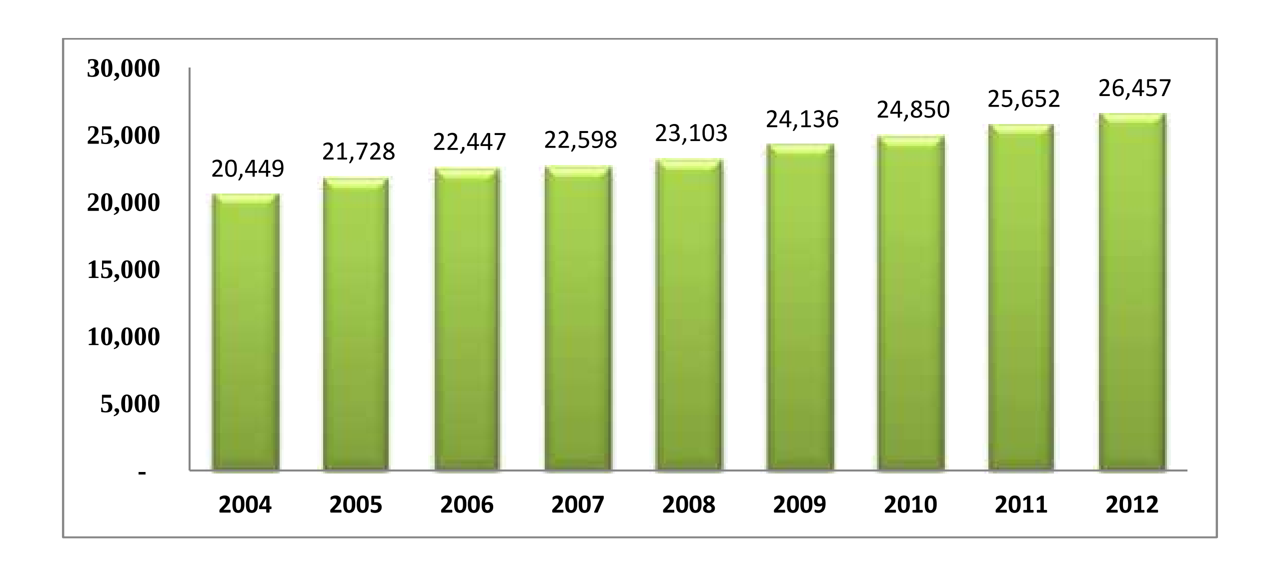
Source : notes de conjonctures du marché des assurances, CNA, 2002/2010.

ب. **تزايد الأخطار المرتبطة بالمؤسسات (الأخطار الصناعية):**

من بين الآفاق المستقبلية لتطوير سوق التأمين في الجزائر هو تزايد للأخطار المرتبطة بنشاط المؤسسات الناتج عن ارتفاع عدد الوحدات الاقتصادية المستمر، خاصة مع المخطط الاقتصادي 2011-2014 الذي يهدف إلى خلق أكثر من 200.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة، و الذي سيرفع من عدد الزبائن و يتيح لمؤسسات التامين رفع رقم أعمالها في فرع التأمين على الأخطار المرتبطة بنشاط المؤسسات في مختلف عمليات الاستغلال.

الشكل التالي يبين التزايد المستمر للأخطار الصناعية للفترة الممتدة من 2004 إلى 2012:

الشكل (12): تطور الأخطار الصناعية المرتبطة بنشاط المؤسسات 2004-2012



المصدر: **النشرة رقم 18 للتأمينات للفصل الأول من سنة 2012 الصادرة عن المجلس الوطني للتأمينات**

ج. تطور التأمين التكافلي الإسلامي:

على الرغم من نقص المؤسسات الناشطة في هذا الميدان، إلا أن نشاط التكافل الإسلامي بدأ يعرف تطورا معتبرا في سوق التأمين بمنتوجاته التأمينية التي تستجيب لمتطلبات الزبائن و تتوافق مع معايير الشريعة الإسلامية، الأمر الذي جعل هذا البديل من التأمين يساهم في توسيع سوق التأمين بصفة عامة، و تطوير فرع تأمين الأشخاص على وجه الخصوص، و الجدول التالي يبين الإنتاج السنوي لهذا البديل خلال الفترة 2003-2010:

الجدول (07): تطور التأمين البديل (التكافل الإسلامي) خلال الفترة 2003-2010[11] (الوحدة: مليون دينار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إنتاج التأمين التكافلي الإسلامي (السلامة للتأمين)	209	497	653	1055	1422	1916	2490	2659

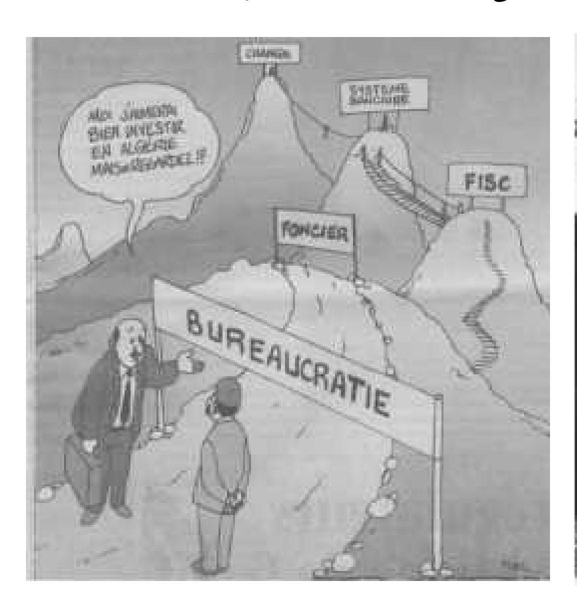
المصدر: **القوائم المالية للشركة سلامة للتأمين**

الخاتمـة:

شهد قطاع التأمينات في الجزائر تحولات عميقة، انعكس دوره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، حيث قامت الدولة بمجهودات كبيرة لرفع كل العراقيل و المشاكل التي يتخبط فيها القطاع باعتباره قطاع حساس بإمكانه المساهمة في التنمية المحلية و الاقتصادية للبلاد، و ذلك من خلال جملة من الإصلاحات و على رأسها التشريعات و القوانين المؤطرة للقطاع و التي حررته من الاحتكار و منحت فرص للمستثمر المحلي و الأجنبي لاسيما في فرع التأمين على الأشخاص الذي لا يزال يعرف ركودا.

غير أنه و على الرغم من هذه الإصلاحات، يبقى سوق التأمين في الجزائر بعيد عن مستوى أسواق التأمين العالمية و حتى القارية، نتيجة عدة عوامل نذكر منها:

- الهيمنة الحكومية على هذا القطاع رغم قرار 95-07 المعلن عن نهاية الاحتكار و فتح المجال للخواص؛
- قلة الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع؛
- عدم الاهتمام بنشاط تسويق الخدمات و المنتجات التأمينية؛
- غياب الثقافة التأمينية عند المواطن لاسيما في فرع التامين على الأشخاص و الحياة، مما دفع المستثمرين لعدم الاستثمار في هذا القطاع؛
- نقص المؤهلات و الكفاءات المختصة في التأمينات.
- التشريعات و القوانين خصوصا تلك المشرعة في الآونة الأخيرة التي كانت عاملا في كبح تطور قطاع التأمين.
- الفساد و الفضائح المالية التي تورطت فيها بعض الشركات التأمينية، على غرار العامة للتأمينات المتوسطية.





التوصيات و الاقتراحات:

للنهوض بسوق التأمين في الجزائر لا بد من:

- توسيع مجال التوعية و التحسيس بأهمية هذا العامل في الحياة العصرية، خصوصا و أن الجزائر مرت بكوارث طبيعية كان من الواجب الاستثمار فيها لزيادة حجم النوعية.
- وضع تشريع خاص للتأمينات الاختيارية مثل التأمين على الحياة يتم من خلاله منح امتيازات للمشتركين على غرار تخفيض الاشتراكات.
- تنويع الخدمات المقدمة و السماح بنشاط التأمين الإسلامي أو ما يعرف بنظام التكافل الذي يملك سوق واعد.
- تذليل الصعوبات التي تقف في وجه المستثمر من بيروقراطية و العراقيل الإدارية.

المراجع:

[1] Notes de conjonctures du marché des assurances pour (1er, 2ème, 3ème, 4ème trimestre) des années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011.

[2] www. Sigma de la swissre.com

[3] هذه الدراسة تأخذ بعين الاعتبار حجم الأقساط المحصلة من طرف المؤمنون المباشرين

[4] Publications des services économiques, “le marché des assurances en Algérie”, DG Trésor, Novembre 2011

[5] www.swissre.com

[6] Publications des services économiques, le marché des assurances en Algérie, Novembre 2011, DG trésor

[7] Notes de conjonctures du marché des assurances des années, conseil national des assurances 2008, 2009, 2010, 2011.

[8] Notes de conjonctures du marché des assurances, ibid.

[9] Revue de presse spéciale des assurances de personnes, CNA, 2011

[10] Conseil général d’assurances, novembre 2011.

[11] www.salamaassurance.dz